

قدم مساء لته في محورين أمس إلى رئيس مجلس الأمة

السبيعي يستجوب وزير التربية عن تعيين الوافدين على حساب المواطنين وأبناء الكويتيات وإجراءات العام الدراسي أثناء «كورونا»

سامح عبد الحفيظ

قدم النائب السبيعي أمس استجواباً لوزير التربية والتعليم العالي د. سعود الحربي جاء في محورين. وجاء نص الاستجواب كالتالي: بالاستناد إلى المادة (100) من الدستور والمادة (133) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، أتقدم بهذا الاستجواب إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي بصفتي.

المحور الأول: تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين:

صدر المرسوم رقم 17 لسنة 2017 في شأن نظام الخدمة المدنية والتعميم رقم (3) لسنة 2017 بشأن أولوية التعيين، حيث يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف أن يكون كويتي الجنسية، فإن لم يوجد فتكون الأفضلية لأبناء غير الكويتيين من أم كويتية ثم لأبناء البلاد العربية. وقد تراخت وزارة التربية في توظيف الكويتيين أو توظيف أبناء الكويتيات



الحميدي السبيعي

الرابح، وتم استدعاء السيد وزير التربية وقيادات الوزارة والاستماع لهم عن المعوقات التي تواجههم، ومن باب التعاون قامت اللجنة بتذليل تلك الصعاب والمعوقات، إلا أن تراخي الوزير المستجوب

بذلك إلا أنه يماطل بفتح المجال لتوظيف الكويتيين وأبناء الكويتيات، ورغم أن مجلس الأمة قد شكل لجنة للتحقيق في بحث معوقات عدم توظيف أبناء الكويتيات في بداية دور الانعقاد الحالي

مما أدى إلى مزاحمتهم في الوظائف من قبل الوافدين، وهذا ما استمرت عليه الوزارة منذ سنوات حتى وقتنا الحاضر. وقد نبهنا الوزير المستجوب مرة تلو الأخرى

وأركان وزارته بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وتعاميم مجلس الخدمة المدنية، وما اتفق عليه داخل لجنة التحقيق الحق ضرراً كبيراً بالكويتيين وأبناء الكويتيات. إن ما تقوم به وزارة التربية في مكافأة الوافدين وتعيينهم على حساب أبناء الوطن وإغراق الفرص الوظيفية أمامهم والمكابرة في ذلك دون إدراك لخطورة ذلك على حساب المستقبل الوظيفي للمواطنين الكويتيين وأبنائهم يمثل انتهاكاً كبيراً للدستور والقانونين الذين كفلاً حقوقاً لكل مواطن ومواطنة منها الحق في الوظيفة والعدل والمساواة. إن النهج المتواصل للوافدين التريبة يفتح المجال للخارج والمعلمين والمعلمات من الخارج وتغليب الوظائف للوافدين على حساب المواطنين والكويتيين وما يسمى بالمقيمين بصورة غير قانونية (البدون) أمر لا يمكن السكوت عنه مما يستلزم مساءلة وزير التربية بصفتة عن هذا الإخلال الجسيم وعدم الالتزام بتعليمات مجلس الوزراء وكذلك تعاميم الخدمة المدنية، وقبلها مخالفة

الدستور وقواعد العدالة والمساواة.

المحور الثاني: الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا:

لما كان وزير التربية ووزير التعليم العالي قد تولى منصبه الوزاري بموجب مرسوم أميري رقم: 2019/290 بتاريخ 17 ديسمبر 2019 فقد نبت على مدى فترة توليه الوزارة فشله في إدارة هذه الوزارة، فشلاً لا يخفى على أحد وهي الوزارة التي ترتبط بمستقبل أبنائنا الطلبة وترتبط بالجهاز التدريسي والتعليمي القائم على تحقيق الغايات المنشودة من الارتقاء بالتعليم في الكويت، وليس أكثر دلالة على هذا الفشل التخبط في اتخاذ القرارات والتردد وضياح الخطط العملية المدروسة، ولم نجد منه إلا تصريحات تلو الأخرى عن الدراسة والإعداد والتخطيط ولكن في الواقع لم يكن هناك شيء، فقد كشفت ظروف أزمة جائحة فيروس كورونا وما أدى الي تعطيل مرافق الدولة ان وزارة التربية من خلال إدارة

الوزير المستجوب كانت في آخر الوزارات تحركاً وعملاً وفي سبات عميق، ومس ذلك مستقبل الطلبة كما مس اوضاع المعلمين، ولا يبنى هذا الأمر إلا عن فشل أخطر قائم مع العام الدراسي المقبل لا يقل خطورة عن الفشل الحالي، ولم يعد هناك من السعة لإمهال الوزير أكثر مما أمهل ولا سعة في الترقب أكثر مما ترقب الجميع. إن الفشل الذي شهدناه من بدء الأيام الأولى من تطبيق وزارة التربية لما أسمته التعليم عن بعد للمرحلة الدراسية، أمر مخجل حين تبدأ الوزارة في مشروعها التعليمي في ظل نقص وعجز كل التقنيات التي يفترض توفيرها للهيئة التدريسية ودونما خطة توعوية للطلبة وأولياء الأمور الذين عصفت بهم التصريحات المتضادة والمتناقضة، والتي كشفت زيف أوهاج كل تلك التصريحات التي استمرت منذ بداية جائحة فيروس كورونا والإجراءات التي اتخذت منذ مارس الماضي، فمنذ أكثر من خمسة أشهر أعلنت الدول خططها التعليمية ونفذتها واكتشفت

أخطأها وتعاملت معها وباتت صاحبة مشاريع رائدة في هذا الخصوص، إلا أننا بدأنا متاخراً لنتكشف أن الحلم الموعود ليس إلا وهماً وفشلاً لا يجب علينا أن نسكت عنه، فشلاً يلحق الضرر بالهيئة التدريسية وخلق بداخلهم روح الإحباط والاستياء، فذلك الفشل سيؤدي حتماً بمستقبل غامض بالنسبة للطلبة والطالبات، فلا مناهج توابك التعليم الإلكتروني عن بعد ولا استعدادات تقنية تعزز ذلك، فالأمر أخطر من كونه مجرد بوابة إلكترونية يشاهد الطلبة من ورائها معلماً يتحدث. ومن أمثلة الفشل والتخبط كذلك ما صدر من قرارات تتعلق بالتعليم العام والخاص، أو ما يتعلق بالروسوم الدراسية في المدارس الخاصة وعدم تدخل الوزارة لحماية أولياء الأمور من تسلط بعض المدارس الخاصة وعدم تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة والتأخير في إصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم 76 لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية، وكذلك في عدم تسليم البدون لشهاداتهم الجامعية.

المحور الثاني: الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا

- لم نجد من الوزير إلا تصريحات عن الدراسة والإعداد والتخطيط لكن في الواقع لم يكن هناك شيء
- لم يعد هناك من السعة لإمهال الوزير أكثر مما أمهل ولا سعة في الترقب أكثر مما ترقب الجميع
- الفشل الذي شهدناه من بدء الأيام الأولى من تطبيق الوزارة لما أسمته التعليم عن بعد أمر مخجل حين تبدأ الوزارة بمشروعها التعليمي في ظل نقص وعجز كل التقنيات
- عدم تدخل وزارة التربية لحماية أولياء أمور الطلبة من تسلط بعض المدارس الخاصة
- عدم تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة وعدم تسليم البدون لشهاداتهم الجامعية

المحور الأول: تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين

- التراخي في توظيف الكويتيين أو أبناء الكويتيات ما أدى إلى مزاحمتهم من قبل الوافدين
- نبهنا الوزير المستجوب إلا أنه يماطل في فتح المجال لتوظيف الكويتيين وأبناء الكويتيات
- التراخي في تنفيذ قرارات الحكومة والخدمة المدنية الحق ضرراً كبيراً بالكويتيين وأبناء الكويتيات
- ما تقوم به الوزارة بمكافأة الوافدين وتعيينهم على حساب أبناء الوطن يمثل انتهاكاً للدستور
- النهج المتواصل بوزارة التربية يفتح المجال لاستقدام المعلمين والمعلمات من الخارج وتغليب الوظائف للوافدين على حساب المواطنين وهو أمر لا يمكن السكوت عنه

«المرأة والأسرة»: صيغة توافقية مع الحكومة بشأن تعديلات «مكافحة العنف الأسري»



صفاء الهاشم ومحمد الدلال خلال اجتماع لجنة المرأة والأسرة



د. فهد العفاسي وأركان وزارته خلال الاجتماع

سلطان العبدان

توصلت لجنة المرأة والأسرة إلى صيغة توافقية نهائية مع الجانب الحكومي للاقتراح بقانون في شأن مكافحة العنف الأسري وبور المجلس الأعلى للأسرة والذي وافق المجلس على مداولته الأولى خلال جلسة 5 أغسطس الجاري.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة الذي عقد أمس، إن اللجنة توصلت إلى تلك الصيغة مع الجانب الحكومي ممثلاً بوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. د. فهد العفاسي ووزيرة الشؤون ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

وأكدت أن هذا القانون يتضمن تشديد العقوبات لحماية المعتدى عليه سواء الأم أو الأب أو الأخت أو الجدة أو الخالة. وأضافت الهاشم أن وزير العدل والشؤون كان لديهما العديد من التعديلات على بعض مواد قانون مكافحة العنف الأسري فيما يخص من يملك الضبطية القضائية أو من يبلغ عن حالات العنف الأسري

وأكدت أن هذا القانون يتضمن تشديد العقوبات لحماية المعتدى عليه سواء الأم أو الأب أو الأخت أو الجدة أو الخالة. وأضافت الهاشم أن وزير العدل والشؤون كان لديهما العديد من التعديلات على بعض مواد قانون مكافحة العنف الأسري فيما يخص من يملك الضبطية القضائية أو من يبلغ عن حالات العنف الأسري

استفسر عن وجود المناقصة من عدمه

الملا يسأل عن توفير 5 آلاف عامل لتنفيذ برنامج عن مياه الشرب



د. دبدر الملا

قدم النائب دبدر الملا سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل جاء فيه: تداولت وسائل الإعلام خبر قيام الهيئة العامة للبيئة بإرسال كتاب مؤرخ في 28/3/2017 إلى مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بتوفير عمالة عددها 5000 عامل لإحدى الشركات لتنفيذ البرنامج الوطني لإدارة مياه الشرب والمحافظة عليها.

وطالب د. الملا بتزويده بالآتي:

- 1- هل حصلت الشركة المذكورة في كتاب مدير عام الهيئة العامة للبيئة على مناقصة لهذا البرنامج؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.
- 2- كيفية تقدير احتياج الشركة لهذا العدد

اقترح تفعيلها في الفصل الدراسي الحالي

الشطى: زيادة ميزانية الجامعة والتطبيقي لاستيعاب الطلبة



خالد الشطي

قدم النائب خالد الشطي اقتراحاً برغبة جاء فيه: حيث أنه تقرر استكمال الهيئة العامة للدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي 2020/2019 في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عبر منصات التعليم عن بُعد، وبما أن معظم أعضاء هيئة التدريس والطلبة مستعدون في استخدام هذه المنصات التعليمية، وبذلك قد يضطر العديد من الطلبة إلى الانسحاب من بعض أو كل مقرراتهم في هذا الفصل الدراسي، لأسباب تقنية أو عوامل شخصية مرجح معالجتها في الأسابيع القادمة، لذلك يفترض أن تستعد الجامعة والهيئة لاستيعاب هذه الحالات

المنظورة في الفصل الدراسي الصيفي القادم، وعليه أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: أن تزيد كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الميزانية المخصصة للفصل الدراسي الصيفي للعام الدراسي الحالي 2020/2019 حتى تتمكن من استيعاب حالات انسحاب الطلبة المتوقعة من المقررات الدراسية بالفضل الدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي، وذلك من خلال السماح لكل منهما باستثمار الفائض في ميزانيتها الناتج عن تخفيف وتجميد أو عوامل شخصية مرجح معالجتها في الأسابيع القادمة، لذلك يفترض أن تستعد الجامعة والهيئة لاستيعاب هذه الحالات

«كوفيد - 19».

طلب تزويده بالإجراءات أو القرارات الصادرة بذلك

السويط يستفسر عن أصول «الموائى» في «الحره»



ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص قال في مقدمته إنه استناداً إلى قرار مجلس الوزراء بشأن استعادة أصول مؤسسة الموائى الكويتية في المنطقة التجارية الحرة والذي نص على الموافقة على تعديل الحدود الجغرافية للمنطقة التجارية الحرة في منطقة الشويخ والموضحة بقرار مجلس الوزراء رقم 512 لسنة 1997 بإنشاء منطقة حرة بميناء الشويخ، وذلك باستقطاع القسامم التي تدخل ضمن المرحلة الأولى والثالثة وإعادتها إلى مؤسسة الموائى

عام المؤسسة المؤرخ في 25/6/2019 بمرجع (م م ك/4616/1) الموجه إلى مدير عام الهيئة العامة للصناعة، والذي تضمن أن استمرار تشغيل المصانع المذكورة يمثل ضرورة اقتصادية متعلقة بالأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي بالدولة، حيث باشرت المؤسسة توفير قسائم بديلة عن القسائم الحالية خارج أراضي ميناء الشويخ وفقاً للإجراءات المتبعة لدى الهيئة التي سيتم منحها إلى تلك المصانع لاتخاذ الإجراءات من المؤسسة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية بما يحقق الصالح العام. وطلب

بتزويده وإفادته بالآتي: 1- هل أخذتم أي إجراء أو أصدرتم أي قرار بشأن ما تضمنه كتاب مدير عام مؤسسة الموائى الكويتية الموجه لمدير عام الهيئة العامة للصناعة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من المستندات ذات الصلة، وإذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب؟ 2- هل المصانع التي يجب نقلها مازالت داخل الحدود الجغرافية للمؤسسة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما الأسباب، وهل تسبب بقاء تلك المصانع في عدم تنفيذ استراتيجية المؤسسة؟ 3- هل اتخذت إجراءات

لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن استعادة أصول مؤسسة الموائى الكويتية في المنطقة التجارية الحرة والقرار رقم (512/1997)، إذا كانت الإجابة بالنفي فما معوقات تنفيذهما؟ 4- هل تم تحديد أي عقود لتلك المصانع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما القانوني للتجديد ومبرراته رغم التوصية بنقل تلك المصانع، وما المدة الزمنية لتلك العقود؟ 5- هل منحت تلك المصانع الجغرافية للمؤسسة؟ 6- هل منحت تلك المصانع الجغرافية للمؤسسة؟ 7- هل منحت تلك المصانع الجغرافية للمؤسسة؟ 8- هل منحت تلك المصانع الجغرافية للمؤسسة؟ 9- هل منحت تلك المصانع الجغرافية للمؤسسة؟ 10- هل منحت تلك المصانع الجغرافية للمؤسسة؟